

الفصل التاسع

إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في سوريا



يذكر السوريون أن بداية صعود الأجهزة الأمنية وتدخلها في الحياة السياسية والاجتماعية كان مع استلام عبد الحميد السراج قيادة الأجهزة الأمنية ومن ثم وزارة الداخلية في الإقليم السوري إثر الوحدة مع مصر بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦١ حيث تكرس دور الاستخبارات والأجهزة الأمنية وبدأت ببسط نفوذها على المجتمع.

الأسد. وحصلت السرايا على تفويض واسع، ثم شرعت تشكل فرعاً مخبرياً خاصاً بها من أجل حماية النظام من أي انقلاب عسكري قد يحدث، وقد بلغ تعداد أفرادها في أواخر السبعينيات أكثر من عشرة آلاف عنصر. في تلك الفترة كانت سرايا الدفاع الجهاز الأكثر إخافة وإرعاباً للمجتمع السوري وذلك لما اكتسبته من سمعة كبيرة بأساليب الاعتقال والتعذيب والإعدام.

في عام ١٩٧٦ أسس الأسد جهازاً جديداً باسم الحرس الرئاسي بقيادة عدنان مخلوف، وانحصرت مسؤوليات هذا الجهاز بسلامة الرئيس الأسد وأمنه الشخصي المباشر، وقد شرع هذا الجهاز ينمو باطراد حتى صار عدد أفراده عشرة آلاف عنصر يضم في بنيته تنظيمياً شبه عسكري وأمني.

اتكأ حافظ الأسد خلال حكمه وبشكل رئيسي على رفاق دربه في النضال العسكري، ولذلك تحدد تطور إطار الدولة في عاملين رئيسيين؛ عامل الولاء وهو المحدد الحاسم، والحلفية العسكرية التي شكلت الجزء غير الظاهر في نمط الدولة المدنية التي حاول الأسد بناءها.

لكنه قام وبالتوازي مع ذلك في بناء هيكل مؤسسية هدفها ترسيخ النظام، تتوارى السلطة

في عام ١٩٦٣ وإثر انقلاب حزب البعث زادت سلطة الأجهزة الأمنية بشكل رهيب، وأسس جهاز الأمن السياسي والذي من مهامه مراقبة أحزاب المعارضة وتحركاتها، وقد تولى عبد الكريم الجندي قيادة أجهزة الأمن كونه رئيس مكتب الأمن القومي في حزب البعث، فيما تولى علي حيدر مسؤولية القوات الخاصة والتي تمثل وحدة عسكرية بمهام استخباراتية، وياحتماء هذه الأجهزة بحالة الطوارئ ومحاكم أمن الدولة المشكلة حديثاً، فإنها بدأت تؤدي واجباتها بأقل قدر من التقييد والمحاسبة والرقابة.

كان واضحاً صعود «اللجنة العسكرية» داخل جهاز حزب البعث التي أصبح لها فيما بعد دوراً حاسماً في تقرير من يستلم السلطة ويتحكم بها، ولذلك فإن دور المؤسسة العسكرية نما بشكل أعاق تطور المؤسسات المدنية وشل عملها في بعض الأحيان كما حصل مع الانقلابات العسكرية المتتالية التي حصلت خلال التاريخ السوري منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٠.

إثر انقلابه الداخلي عام ١٩٧٠، قام حافظ الأسد بتوسيع أجهزة المخابرات، وأتى برؤسائها إلى داخل مؤسسات الدولة. وقد أسس الأسد عام ١٩٧١ تشكيلاً عسكرياً وأمنياً سمي بسرايا الدفاع وجعل قيادته بيد شقيقه رفعت

كان واضحاً صعود «اللجنة العسكرية» داخل جهاز حزب البعث التي أصبح لها فيما بعد دوراً حاسماً في تقرير من يستلم السلطة ويتحكم بها

البعث الذي يعطيه الدستور السوري في مادته الثامنة الحق في قيادة الدولة والمجتمع، كما أنه يجمع إلى ذلك منصب القائد العام للجيش والقوات المسلحة وفق (المادة ١٠٣) من الدستور، وهو رئيس القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، أما صلاحياته فهي تتجاوز الصلاحيات التنفيذية إلى التشريعية، كما أن له الحق في تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وإعفائهم من مناصبهم (المادة ٩٥)، وإعلان حالة الحرب (المادة ١٠٠)، وإعلان حالة الطوارئ وإغائها (المادة ١٠١)^(٩). ذلك كان بالتأكيد نقطة البداية التي سمحت للأسد في بناء الدولة على شكل الهرم يكون فيه رئيس الدولة رأس الهرم أما أضلاعه الثلاثة فهي أولاً الإدارة الحكومية وثانياً الجيش وأجهزة الأمن (المخابرات) وثالثاً الحزب.

الفعالية خلف واجهة المؤسسات المدنية، وبنفس الوقت أيضاً كان لابد من إعادة بناء المنظمات الشعبية مثل اتحاد العمال والفلاحين والنقابات وغيرها إضافة لحزب البعث على أسس تضمن الولاء الكامل، وذلك عبر توسيع الإدارة الحكومية والجيش والأجهزة الأمنية مترافقاً مع تزايد القدرة المالية للدولة جراء المعونات العربية الهائلة التي قدمت إلى سوريا بعد حرب ١٩٧٣ ثم العائدات النفطية السورية التي اكتشفت فيما بعد.

وقد انعكست طريقة بناء الأسد لمؤسسات الدولة بطريقة يحكم السيطرة عليها من خلال صياغته للدستور الدائم الذي صاغه وأقرّ في عام ١٩٧٣^(١٠). إذ يعطي دستور عام ١٩٧٣ صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، فهو فضلاً عن ذلك الأمين العام لحزب

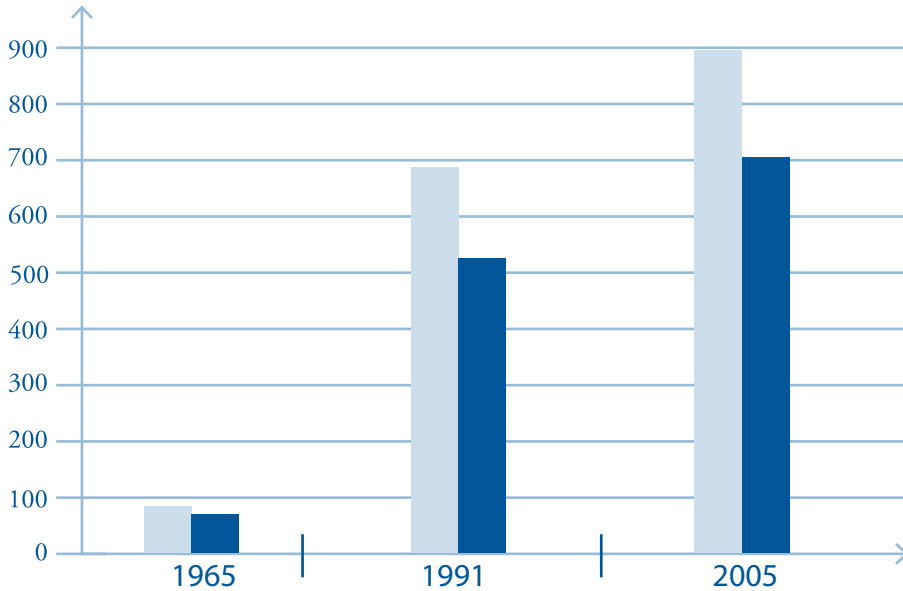


المؤسسات الحكومية

ممن ينفذون أوامر الرئيس مباشرة هم الذين يهيمنون ويشرفون على أعمال الإدارات التابعة للوزارات الحكومية المركزية والقطاع العام في المحافظة وما حولها من مناطق وقرى، فالمحافظ هو الرئيس التنفيذي للإدارة الحكومية، وهو بحكم منصبه أيضاً رئيس

هذه الأجهزة الثلاثة عبارة عن هياكل هرمية متمركزة تنحدر كلها من قيادة النظام نزولاً إلى المدينة ثم القرية إلى الحي بدرجات متفاوتة، ومتوازية خطياً بعضها مع بعض، وهكذا على مستوى المحافظة، يتمثل الرئيس بالمحافظ، فالمحافظون الأربعة عشر في سوريا

هذه الأجهزة الثلاثة عبارة عن هياكل هرمية متمركزة تنحدر كلها من قيادة النظام نزولاً إلى المدينة ثم القرية إلى الحي بدرجات متفاوتة، ومتوازية خطياً بعضها مع بعض



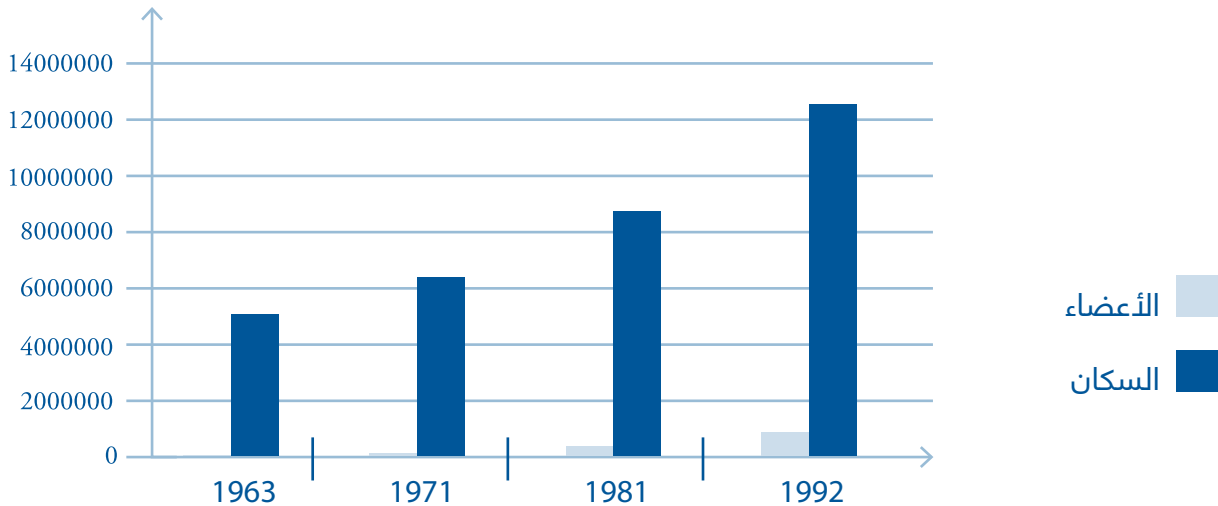
وفي ظل التنافس الأمني بين هذه الأجهزة المختلفة فقد توسع دور بعض الفروع الأمنية بشكل كبير حتى على حساب الإدارة التابع لها، وذلك يعود إلى نفوذ رئيس الفرع وسلطته التي غالباً ما تتعزز بحسب علاقته المباشرة مع الرئيس، لذا غالباً ما تعدت هذه الفروع صلاحياتها في الكثير من الأحيان وتراقق ذلك مع نمط من الحصانة القانونية؛ إذ تحمي المادة ١٦ من قانون استحداث إدارة أمن الدولة الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم ١٤ بتاريخ ١٥/١/١٩٦٩، موظفي الأمن من الملاحقة القضائية في حال ارتكابهم جرائم التعذيب بالرغم من أن القانون يصفها بالجرائم، حيث تنص المادة على أنه «لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكلة إليهم أو في معرض قيامهم بها إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن المدير». وقد ظلت كل هذه القوانين سارية المفعول بالرغم من صدور الدستور النافذ والصادر في ٣/٣/١٩٧٣، مما جعلها صاحبة التأثير الأول والأخير في القرار السياسي أو الاقتصادي أو الإداري، وساهم بنموها بشكل مخيف، فقد بلغ عدد الموظفين في أجهزة الأمن السورية المختلفة ٦٥ ألف موظف بدوام كامل وعدة مئات من الألوف بدوام جزئي، فهناك وفقاً لذلك عنصر مخابرات لكل ٢٥٧ من المواطنين السوريين، ولما كان ٥٩,٥٪ من السوريين فوق سن ١٥ سنة، فعندها يكون هناك رجل مخابرات لكل ١٥٣ مواطن سوري وهي تعتبر من النسب الأعلى في العالم^(٤).

وبالنظر إلى الأرقام للإشارة إلى مدى التوسع البيروقراطي في أجهزة الدولة المختلفة في عهد الجمهورية الثالثة، فإن عدد موظفي القطاع العام في الإدارات الحكومية المختلفة في عام

المجلس البلدي في المحافظة، وفي حالات الطوارئ يكون المحافظ أيضاً قائداً لقوات الشرطة والجيش المتمركزة في محافظته، وبموازاة المحافظ يكون أمين فرع حزب البعث في المحافظة ممثلاً للسلطة المركزية أيضاً، فأمناء فروع الحزب في المحافظات يكونون موضع الاختيار الدقيق من قبل الرئيس بوصفه الأمين العام للحزب وهم يتوجهون إليه مباشرة بتقاريرهم، وتراقب فروع الحزب الموجودة في المحافظات الأربعة عشر أعمال الإدارات والمؤسسات الحكومية والتعليمية والجامعية والصحية والثقافية والفنية والرياضية ومؤسسات القطاع العام عبر شعبها أو فرقها الموجودة في كل هذه المؤسسات وترفع تقاريرها إلى قيادة الفروع، علاوة على ذلك فإن أمين الفرع قد يقوم مقام المحافظ في حال غياب الأخير عن محافظته، وعلى المستوى الثالث والأخير فإن أنشطة الحزب والإدارة المختلفة وعلى كل المستويات الإدارية تكون موضع المراقبة اليومية للأجهزة الأمنية الأربعة الموجودة في سوريا.

هذه الأجهزة هي؛ المخابرات العامة (أمن الدولة) والتي تتبع لمكتب الأمن القومي التابع للقيادة القطرية لحزب البعث اسماً، وأصبح فيما بعد مكتب الأمن الوطني، والأمن السياسي الذي هو دائرة من دوائر وزارة الداخلية، والمخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية اللتان تتبعان اسماً لوزارة الدفاع، وينسق بين هذه الأجهزة مكتب الأمن القومي التابع للقيادة القطرية لحزب البعث. لكل هذه الأجهزة مهمات المراقبة المحلية وتمتلك فروعاً في كل المحافظات وفروعاً مركزية داخل العاصمة دمشق باستثناء مخابرات القوى الجوية ذات المهمات الخاصة^(٣).

وفي ظل التنافس الأمني بين هذه الأجهزة المختلفة فقد توسع دور بعض الفروع الأمنية بشكل كبير حتى على حساب الإدارة التابع لها، وذلك يعود إلى نفوذ رئيس الفرع وسلطته التي غالباً ما تتعزز بحسب علاقته المباشرة مع الرئيس



أنهم وبالإضافة إلى ذلك أصبحوا آلة لتجنيد وتحشيد وتحريك الولاء للرئيس، الذي يراقب مع وكالات الأمن الأخرى كل العاملين الرسميين في الحكومة، والذين يحتاجون باستمرار موافقة الحزب على كل نشاطاتهم مهما كانت مدنية الطابع، وبالاستعانة بأعضاء الحزب والمخبرين وصلت عيون الأسد وأذانه وهوائياته اللاقطة إلى كل حي من أحياء المدن الكبيرة، والمدن الصغيرة. حتى أنها بلغت الأماكن الريفية البعيدة حيث لا يأمل البوليس السري والمخابرات العامة بالوصول إليها ومراقبتها بفعالية^(٩).

هذا البناء البيروقراطي الهائل لأضلاع الهرم الثلاثة يتيح قدرة أوروبية (نسبة إلى جورج أورويل في رواية ١٩٨٤ التي يصف فيها الرقابة على الشعب) للإشراف على الدولة والنظام والشعب بأسره، ولذلك ستكون حدود المعارضة السياسية أو منظمات المجتمع المدني محدودة للغاية إن لم تكن معدومة نهائياً، إذ يصعب فيها أن تفلت من رقابة أجهزة الدولة المختلفة، إن لم تحاول الدولة ذاتها اختراقها وتحويلها إلى مؤسسات «خاضعة» أو متعاونة على أقل تقدير.

وفيما يلي ذكر لأهم الأجهزة الأمنية وفروعها في سوريا التي شكلت المنظومة الأمنية في عهد الرئيس حافظ وبشار الأسد، والمعلومات المذكورة عن كل فرع هي معلومات توضيحية قد لا تكون دقيقة كلياً ذلك نظراً لصعوبة التأكد من دقتها.

١٩٦٥ بلغ ٧٠٠٠٠ موظفاً لكنه تعدى ٦٨٥٠٠٠ موظفاً في عام ١٩٩١^(٥) وتجاوز ٩٠٠٠٠٠ موظفاً في عام ٢٠٠٤، أما عدد العاملين في الجيش والأجهزة الأمنية المختلفة فقد بلغ عام ١٩٦٥ ما يعادل ٦٥٠٠٠ شخصاً، وفي عام ١٩٩١ بلغ ٥٣٠٠٠٠ شخصاً لكنه تجاوز ٧٠٠٠٠٠ في عام ٢٠٠٤^(٦).

أما حزب البعث فقد تضخم وفق «سياسة التبعيث» التي اتبعتها الأسد، حيث أصبح تعيين القيادات الدنيا في الحزب يأتي من قبل القيادة القطرية «من فوق» وبالتعيين وليس بالانتخاب من قبل أعضاء الحزب كما كان من قبل. واتبع الأسد منذ انقلابه سياسة فتح الانتساب لحزب البعث أو «التبعيث»، أملاً في تحويل حزب البعث إلى أداة ضبط أمني على غرار الحزب الشيوعي السوفيتي، فقد أعلن بعد بضعة أسابيع من انقلابه أنه «بعد هذا اليوم لن يكون البعث حزب النخبة»^(٧)، وكان عدد أعضاء الحزب لا يتجاوز (٤٠٠ عضواً) عند قيام انقلاب ١٩٦٣، إلا أنهم في عام ١٩٧١ أصبح عددهم (٦٥٣٩٨ عضواً)، وبنتيجة سياسية الأسد في فتح الانتساب على أوسع نطاق فقد صار عدد أعضاء الحزب بعد عشر سنوات عام ١٩٨١ (٣٧٤٣٣٢ عضواً)، وفي أواسط عام ١٩٩٢ قفز العدد إلى ١,٠٠٨,٢٤٣ عضواً^(٨).

وعلى الرغم من أن هذه السياسة شجعت المواطنين للانتساب كأعضاء في الحزب، وجرّت بعض الفوائد والامتيازات البسيطة مع فتح الأبواب لهم لولوج جهاز السلطة، إلا

أما حزب البعث فقد تضخم وفق «سياسة التبعيث» التي اتبعتها الأسد، حيث أصبح تعيين القيادات الدنيا في الحزب يأتي من قبل القيادة القطرية «من فوق» وبالتعيين وليس بالانتخاب

الأجهزة الأمنية «المدنية»

المركزي فإن للإدارة فروعاً أخرى على مستوى المحافظات والمناطق المختلفة في سوريا.

شعبة الأمن السياسي

يعتبر أحد أقدم الأجهزة الأمنية السورية، لكنه جهاز إداري أكثر منه ميداني، فهو خزان المعلومات بالنسبة للنظام السوري. ويملك هذا الجهاز مفرزة في كل «مديرية وناحية»، ودوره الإداري الاستخباراتي كبير، وأهم فروعها هي الفنادق، الملاهي والمطاعم، الطلاب، الموظفين، الأحزاب، وفرع التراخيص التجارية والصناعية، ويتبع هذا الجهاز لوزارة الداخلية نظرياً، مهمته التأكد من عدم وجود أي نشاط سياسي منظم يهدف إلى إضعاف النظام أو حكم الأسد، وتتضمن أنشطتها مراقبة الشخصيات السياسية والدبلوماسية،

إدارة المخابرات العامة «أمن الدولة»

تتبع لمكتب الأمن القومي التابع للقيادة القطرية لحزب البعث اسماً وقد أصبح فيما بعد مكتب الأمن الوطني، يعتقد أن لإدارة المخابرات العامة ثمانية أو تسعة فروع رئيسية أكثرها أهمية الفرع رقم (٢٥١) ويطلق عليه (الفرع الداخلي) الذي يمتلك مقرات مستقلة في العاصمة دمشق وله أيضاً مؤسسات تحقيق خاصة به دون غيره، ويعتقد أنه مسؤول بشكل رئيسي عن أمن مدينة دمشق بكل فروعها الحكومية والأهلية. أما فروع المخابرات العامة الأخرى فتقع في معظمها بالقرب من المقر العام في كفرسوسة وهي الفرع الخارجي وفرع المعلومات والفرع الإداري وفرع التحقيق وفرع مكافحة التجسس وفرع المداهمات. وبالإضافة إلى تنظيمها

وبينما كان الأمن السياسي يركز عمله على القوى السياسية المنظمة والنشاطات السياسية الممكنة فإنه في السنين الأخيرة تولى مراقبة الحكومة والإشراف عليها

المراقبة العناصر الأجنبية المقيمة في سوريا وخاصة في اتصالاتها مع المواطنين، كما تراقب جميع المواد المطبوعة والمسموعة والمرئية في أجهزة الإعلام.

ويضم الجهاز فرع خاص يدعى شعبة الأحزاب السياسية يكثف واجباته ومهامه نحو هذا النوع من النشاط، وفرع آخر متخصص بشؤون الطلبة يدعى شعبة

الأندية الطلابية وفرع آخر للمراقبة والمتابعة أو الملاحقة يدعى شعبة المطلقين والمراقبين وفرع آخر يغطي دمشق يسمى فرع المدينة، وبينما كان الأمن السياسي يركز عمله على القوى السياسية المنظمة والنشاطات السياسية الممكنة فإنه في السنين الأخيرة تولى مراقبة الحكومة والإشراف عليها، وقد أطلق على الفرع وهو يتابع أداء هذه المهمة شعبة أمن المؤسسات الحكومية.

الأجهزة الأمنية العسكرية

شعبة المخابرات العسكرية

وأمن الرئيس خلال تواجده خارج سوريا وأمن السفارات، ونتيجة تطور المهام التي أوكلتها المخابرات الجوية لنفسها، تحول الجهاز إلى واحدة من أهم الإدارات التابعة لرئاسة الأركان في الجيش السوري، وصار منافساً حقيقياً للأمن العسكري في حماية النظام وتأكيد الولاء له، وأشرف على تأسيسه حافظ الأسد خلال رئاسته لسلاح الطيران.

تعتبر من أكبر فروع المخابرات حجماً وقد تزايد دورها بشكل كبير خلال أحداث الثمانينات ومع بداية الثورة السورية أصبحت بعض فروع شعبة المخابرات العسكرية الكثيرة كبيرة ومستقلة نسبياً، ومن هذه الفروع فرع فلسطين سيء السمعة وفرع المنطقة الذي تمتع باستقلال ونفوذ نسبي كبير جداً، وهناك فرع التحقيق العسكري بالإضافة إلى شعبة الأمن والاستطلاع في لبنان التي تعتبر مسؤولة عن كثير من الاعتقالات وأعمال الخطف في لبنان قبل الانسحاب السوري منه عام ٢٠٠٥.

مخابرات القوى الجوية

اتسعت مسؤولياتها حتى وصلت حدّاً تجاوزت فيه المسائل العسكرية، إذ صارت لها اليد الطولى في اعتقال خصوم النظام المدنيين، وأصبحت من جهة أخرى فعالة جداً ومؤثرة في العمليات الخارجية السرية، وبالإضافة إلى المقرّ الرئيس لإدارة مخابرات القوة الجوية، هناك خمسة مراكز أخرى لها في دمشق، ناهيك عن دائرة التحقيق الخاصة بها، ولها كذلك ثلاثة فروع في ثلاث محافظات هي حلب، وحمص واللاذقية.

رأسها محمد الخولي لمدة طويلة جداً، وقد استعان به الأسد كثيراً في إلقاء القبض على خصومه عندما استولى على السلطة في العام ١٩٧٠، كانت مهمة "المخابرات الجوية" حماية سلاح الجو السوري، إضافة إلى طائرة الرئيس،

دور الأجهزة الأمنية في الثورة السورية

العديد من قادة الحراك الشعبي ومعظمهم من الشباب، واستخدمت الهراوات والغاز المسيل للدموع قبل أن يتم استخدام أساليب أكثر عنفاً ودموية منذ المظاهرات الأولى في شهر آذار من العام ٢٠١١.

شكلت ظاهرة الشبيحة ذعراً كبيراً لدى المدنيين (وهي عبارة عن ميليشيات موالية للحكومة تحصل على سلاحها من قبل الأجهزة الأمنية ويمولها أشخاص من عائلة الأسد)، خصوصاً في مناطق دمشق وحمص ودرعا وحماة وإدلب وحلب. ولم تكف الأجهزة الأمنية والمدعمة بالشبيحة بمطاردة المتظاهرين وفض الاحتجاجات ومنعها، بل تجاوزت ذلك باقتحام دور العبادة التي أصبحت منطلقاً

مع اندلاع الحركات الاحتجاجية في شهري شباط وآذار من عام ٢٠١١ إثر موجة ثورية عارمة غزت عدداً من الدول العربية مثل تونس ومصر وليبيا واليمن، لعبت الأجهزة الأمنية جميعها دوراً كبيراً في محاولة منها لإخماد الاحتجاجات وصد المتظاهرين السلميين، وقد قامت الأجهزة الأمنية باعتقال والتحقيق مع عشرات المعارضين السياسيين ومنعهم من السفر، كما امتلأت السجون بالآلاف المعتقلين من الناشطين والناشطات المحتجين على سياسات النظام والذين تعرض عدد كبير منهم للتعذيب وبعضهم قضى جراء ذلك، إلى جانب العديد من الاعتقالات التعسفية غير المسببة، كما نشرت الأجهزة الأمنية عناصرها بين المتظاهرين وتم خطف

قامت الأجهزة الأمنية باعتقال و التحقيق مع عشرات المعارضين السياسيين و منعهم من السفر، كما امتلأت السجون بالآلاف المعتقلين من الناشطين و الناشطات المحتجين على سياسات النظام و الذين تعرض عدد كبير منهم للتعذيب

السورية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة أبناء الطائفة العلوية الكبيرة في الأجهزة الأمنية وخصوصاً في الأجهزة العسكرية منها ساهم في إضافة البعد الطائفي لدى كلا الطرفين، أي الأجهزة الأمنية والمتظاهرين المدنيين، وهو ما انعكس بشكل أكبر عندما بدأ الصراع يأخذ طابعاً عسكرياً، وبدا واضحاً وجلياً مع ارتكاب عدد من المجازر بحق المدنيين ويطرق وحشية قاسية في مناطق الاحتكاك الطائفي بين العلويين والسنة وتحديداً غرب سوريا.

ومن أشهر المجازر التي ارتكبت في السنتين الأخيرتين، والتي تنتم فيها الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة إلى جانب الشبيحة هي:

- مجزرة الصنمين في درعا، بتاريخ ٢٥/٣/٢٠١١، تمت إثر خروج عدد من المظاهرات الشعبية احتجاجاً على تصرفات رئيس المخابرات السياسية عاطف نجيب، وبحسب مصادر المعارضة السورية فقد ذهب ضحية المجزرة عشرون قتيلاً سقطوا بالرصاص الحي إلى جانب عشرات الجرحى.
- الرستن وتلبيسة، في ١٦ نيسان وإلى ١٩ نيسان خرجت عدة مظاهرات سلمية واجهها الأمن بالنيران وأدى ذلك لمقتل حوالي ٢٠ قتيلاً، وبعد حوالي شهر ونصف اجتاحت الجيش المدينة وسقط في ذلك الاجتياح أكثر من ٤٠ قتيلاً ومئات الجرحى.
- مجزرة جمعة أطفال الحرية في مدينة حماة، في الثالث من حزيران عام ٢٠١١ خرجت مظاهرة تعد من أكبر المظاهرات في الثورة السورية وقدر عدد المتظاهرين بحوالي ٥٠٠,٠٠٠ على أقل تقدير فيما سمي بجمعة أطفال الحرية على الرغم من إعلان الدولة حظر التجول في المدينة، ورغم هذا الحشد الكبير فقد أصر الأمن على مهاجمة المتظاهرين مرتكباً مجزرة قدر عدد القتلى جراءها بـ ٧٠ قتيلاً.
- مجزرة سجن حماة، في الأول من آب عام ٢٠١١ وإثر عصيان من قبل السجناء المعتقلين السياسيين إثر اندلاع الأحداث قامت الأجهزة الأمنية بتصفية العشرات منهم بحسب مصادر معارضة، وقد قدر عدد القتلى بأكثر من خمسين، وادعى شهود عيان أن شاحنات قامت بنقل الجثث بعيداً عن السجن لإخفاء المجزرة.
- مجزرة كنفرة في إدلب، في ١٩-١٢-٢٠١١ إثر محاولة عدد من جنود الجيش النظامي الانشقاق عنه قام الجنود بقتلهم جميعاً وعددهم بلغ ٧٢ قتيلاً.
- مجزرة كفرعويد في محافظة إدلب،

للتظاهرات العارمة وبالذات أيام الجمع والتي أصبحت موعداً أسبوعياً لارتقاء عشرات ومئات من القتلى على أيدي هذه الأجهزة الأمنية والشبيحة، كما جرت عمليات واسعة لاقتحام منازل ومحال تجارية بحثاً عن المطلوبين وإرهاباً للبيئة الحاضنة لتلك الحركات الاحتجاجية، وقد تم اعتقال العديد من الفتيات والأطفال من أجل تلك الغاية، ونشرت المئات من الروايات عن حالات اغتصاب وتعذيب لآلاف الفتيات والسيدات والأطفال، قبل أن تظهر صورة طفل في الثالثة عشر من العمر في مدينة درعا وقد قتل جراء التعذيب المستمر وإطفاء السجائر على جسده وقطع ذكره، مما أشعر موجات غضب كبيرة في الشارع السوري والمجتمع الدولي رغم أن النظام ممثلاً بالرئيس الأسد نفى مسؤوليته عن ذلك.

ومع انتهاج النظام السوري الحل الأمني في وجه المحتجين والمتظاهرين وانتشار ظاهرة الشبيحة، عمد المتظاهرون لتشكيل لجان شعبية من سكان المنطقة تكون مهمتها حماية المنطقة من المجرمين وتحذير المتظاهرين من أي تدخل أمني قادم، مما دفع النظام لإقحام قواته العسكرية في مواجهة الشعب الأعزل مع تعذر وقف الحركات الاحتجاجية في المدن السورية على أجهزة الأمن.

وفي حقيقة الأمر فإن هذا لم يكن السبب الوحيد لتدخل الجيش، فقد تدخلت قوات من الفرقة الرابعة لصد مظاهرات واحتجاجات عارمة وغاضبة في درعا إثر حادثة اعتقال أطفال كتبوا على جدران مدرستهم كلمات معادية للنظام ورفضت الأجهزة الأمنية ومحافظ درعا تسليمهم لأهلهم حتى بعد تدخل وجهاء العشائر الدرعاوية، ولقد قدمت الأجهزة الأمنية وبشكل تصاعدي متسارع، أسوأ نماذجها القمعية منذ نشأتها خلال الثورة السورية أي في العامين المنصرمين، مما أوجع المشاعر الشعبية وخلق ردة فعل كبيرة لدى الشارع جعلته يصير على مطالبه ويرفع السقف إلى أعلى مستوى ممكن.

لعله إضافة إلى ردة فعله تجاه الأسلوب القمعي الذي انتهجه أجهزة الأمن السورية، فإن الشارع السوري بشكل عام كان يجنب شيئاً كبيراً من الرفض والكرهية لأجهزة الأمن التي انتهكت حقوق المدنيين وأسرفت في ذلك بشكل جعل الفرع الأمني أسوأ مكاناً يخطر على بال أي سوري، وتمثل ذلك في هجوم العديد من المتظاهرين على المراكز الأمنية والحوافز الأمنية الكثيرة والمنتشرة في كل المناطق

ارتكاب عدد من المجازر بحق المدنيين و بطرق وحشية قاسية في مناطق الاحتكاك الطائفي بين العلويين و السنة و تحديداً غرب سوريا

اعتبرت المجزرة من أشنع الجرائم التي ارتكبتها النظام السوري كونها استهدفت مدنيين و كونها أخذت صورة طائفية، إذ تم تهجير معظم أهالي المنطقة خوفاً من تكرار المجزرة

- مجزرة التريسة في حماة يوم ١٢/٧/٢٠١٢، وقد جرت بمشاركة قوات الجو السورية التي قصفت المنطقة إلى جانب قذائف المدفعية، في حين يتهم المعارضون أجهزة الأمن والشبيحة بقتل العشرات من المدنيين بدم بارد وذلك بالسكاكين ومن بينهم نساء وأطفال، ويقدر عدد القتلى بأكثر من ١٠٠ قتيلاً، في حين تدعي المعارضة بأن العدد فاق ٢٠٠ قتيلاً.
- مجزرة إزاز في ريف حلب، في ١٥/٨/٢٠١٢ قام الطيران السوري بقصف عشوائي متواصل على المدينة مما خلف عدد كبيراً من القتلى قدروا بـ ٨٠ قتيلاً كلهم من المدنيين ومن بينهم عدد من الأطفال والنساء، كما دمرت أجزاء كبيرة من المدينة.
- مجزرة داريا في ريف دمشق، وذلك في ٢٥/٨/٢٠١٢ إذ تروي المعارضة أن عدد من عناصر الفرقة الرابعة قاموا بعمليات إعدام وتصفية لأكثر من ثلاثمائة وستين من أبناء المدينة إثر مدهامة منازلهم، وقد ظهرت صور فيديو تشير إلى هول المجزرة وحجم الخسائر البشرية.
- مجزرة الحبيلة في دير الزور، وقد جرت في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٢، إذ يتهم معارضون سوريون الجيش النظامي بتجميع العشرات من الشباب المتهمين بالتعاون مع الجيش الحر في مكان ما والقيام بقتلهم وحرق جثثهم.
- مجزرة مخبز حلفايا، في ٢٣/١٢/٢٠١٢، إذ قامت القوى الجوية بقصف مدينة حلفايا إثر سيطرة الجيش الحر عليها بأيام قليلة، مستهدفين طابور طويل من المدنيين أمام مخبز المدينة، مما أوقع أكثر من تسعين قتيلاً كلهم من المدنيين.
- مجزرة مخبز تلبيسة، وقد جرت بعد مجزرة حلفايا بيوم واحد، إذ قام الطيران السوري بقصف طابور أمام مخبز تلبيسة كما قصف مشفى ميدانيا بجانب المخبز موقعاً ١٥ قتيلاً.
- مجزرة جديدة الفضل أو جديدة عرطوز في ريف دمشق، وجرت بتاريخ ٢١/٤/٢٠١٣، وتعد واحدة من أسوأ المجازر التي يتهم بها الجيش السوري إلى جانب قوات الأمن والشبيحة، وقد جرت إثر معارك بين مقاتلين من الجيش النظامي والجيش الحر، فقامت قوات الأمن والشبيحة مدعمة بقوات الجيش باقتحام المنطقة وإعدام عدد كبير من الأهالي والمدنيين العزل، وقد شوهدت مئات الجثث لنساء وأطفال وشيوخ، وقيل أن عدداً كبيراً من القتلى قضاوا أثناء دفنهم لقتلاهم جراء المعارك. وقد قدرت مصادر المعارضة عدد القتلى بأكثر من ٥٠٠ قتيلاً، واستدعت المجزرة استنكاراً دولياً شديداً.
- بعد مجزرة كنفرة بيوم واحد، هاجمت قوات الجيش ومن يسمون بالشبيحة مدينة كفرعويد وقاموا بقصف المدينة ومحاصرتها وملاحقة الأهالي الهاربين بسبب القصف وحالة الذعر لمخلفين ١٦٠ قتيلاً، في حين يدعي المجلس الوطني أن عدد القتلى فاق المئتين.
- مجزرة الخالدية في حمص، بتاريخ ٣/٢/٢٠١٢، ارتكب النظام مجزرة كبيرة تعاون فيها الجيش الذي كان يقصف المدينة بمدافع الهاون والأسلحة الثقيلة، إلى جانب الأجهزة الأمنية التي كانت تقتحم المنطقة، وقد تجاوز عدد القتلى بحسب المعارضة الثلاثمئة.
- مجزرة كرم الزيتون في حمص في ١١/٣/٢٠١٢ ارتكب من يسمون بالشبيحة مجزرة بحق نساء وأطفال في منطقة كرم الزيتون في مدينة حمص إثر قصف عنيف على المدينة من قبل قوات الجيش. ويتهم معارضون الشبيحة وعناصر الأمن بقتل أطفال ونساء بالسكاكين بعد اغتصابهم وتعذيبهم. وقدر عدد القتلى بأكثر من سبعين معظمهم نساء وأطفال، كما اعتبرت المجزرة من أشنع الجرائم التي ارتكبتها النظام السوري كونها استهدفت مدنيين وكونها أخذت صورة طائفية، إذ تم تهجير معظم أهالي المنطقة خوفاً من تكرار المجزرة مما جعل بعض أطراف المعارضة تصف ذلك بالتطهير الديني.
- اجتياح بابا عمرو في مدينة حمص في آذار من عام ٢٠١٢، تعرضت المنطقة التي خضعت لسيطرة الجيش الحر لقصف مدفعي عنيف مما أدى لتدمير جزء كبير من المنطقة، إثر القصف ودخول الجيش والأجهزة الأمنية تحدث شهود عيان عن عمليات تمشيط للحج أدت إلى اعتقال المئات وإعدام العشرات ميدانياً، كما تتهم أجهزة الأمن بإحراق عدد من البيوت والمخازن التي قامت باقتحامها وتفتيشها.
- مجزرة الحولة في مدينة حمص، في يوم جمعة دمشق موعداً في ٢٥/٥/٢٠١٢، ارتكب الجيش والشبيحة مجزرة مروعة في مدينة الحول معظم ضحاياها من النساء والأطفال، وبحسب رئيس بعثة المراقبين الدوليين فقد بلغ عدد القتلى ٩٢ قتيلاً على الأقل، وتعتبر تلك المجزرة منحىً خطير في الأزمة السورية لاعتقاد الكثيرين بأنها كانت ذات بعد طائفي كونها مدينة سنية ومعظم المهاجرين من الطائفة العلوية.
- مجزرة القبير في شهر حزيران من عام ٢٠١٢ في مدينة حماة راح ضحيتها ١٠٠ قتيل جزء كبير منهم من الأطفال والنساء، ويعتقد أنها حملت طابعاً طائفيًا.

تصعيد بدا طائفياً إثر مجزرة البيضاء، فقد قامت قوات الأمن والشبيحة بمهاجمة أحياء من مدينة بانياس وأعدموا العشرات من المدنيين، وقد قدرت المعارضة بأن مئات القتلى قد سقطوا، وأظهرت مقاطع فيديو مسربة صوراً لحرق جثث وتكديسها بمكان معين. فيما اعتبر النظام أن العملية استهدفت إرهابيين وقد تمت تصفيتهم.

- مجزرة البيضاء في طرطوس، وقد جرت المجزرة في ٢٠١٣/٥/٣ بعد يوم من مقتل عدد من عناصر الأمن والشبيحة على يد الجيش الحر، فقام الجيش والشبيحة باقتحام قرية البيضاء موقعاً حوالي ٧٠ قتيلاً بدا أن عدد كبيراً منهم نساء وأطفال. وقد أخذت هذه المجزرة صورة طائفية.
- مجزرة بانياس في ٢٠١٣/٥/٦، وقد جرت في

أهداف ومبادئ إصلاح الأجهزة الأمنية

تعمل على دراسة كيفية تفكيك الأجهزة الأمنية وفق رؤية وطنية مسؤولة يُعدها فريق مهني متخصص، ليصار إلى إعادة بناء تلك الأجهزة الأمنية عند سقوط النظام، وتحويلها من أجهزة نظام إلى مؤسسة وطنية.

يقوم إصلاح القطاع الأمني على فكرة توفير الأمن لجميع المواطنين، حتى يتسنى لهم ممارسة حرياتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، وتوفير فرص الخلق والإبداع، وحرية التفكير والتعبير. كما سيخلق إعادة بناء تلك الأجهزة مؤسسات أمنية تحت إدارة مدنية تتمتع بالشفافية والمساءلة وتضمن النظام العام والدفاع عن سيادة سوريا ووحدة أراضيها والحفاظ على النسيج الاجتماعي.

ويمكن تعريف عملية إصلاح القطاع الأمني بأنها «تحويل النظام الأمني الذي يشمل جميع الأطراف الفاعلة وأدوارها ومسؤولياتها وإجراءاتها بحيث تتم إدارته وتشغيله على نحو أكثر اتساقاً مع المعايير الديمقراطية والمبادئ السليمة للحكم الرشيد مما يساهم في خلق جهاز أمن يجيد الأداء»^(١).

وتتأصل فلسفة إصلاح القطاع الأمني في مفهوم الأمن الإنساني أو المجتمعي، ليكون الهدف الرئيسي لجهاز الأمن ومؤسساته هو أمن المواطن وضمان مواطنته، واحترام حقوق الانسان، والمحافظة على النظام العام والدفاع عن سيادة سوريا ووحدة أراضيها ونسيجها الاجتماعي المتنوع. وتتناقض هذه الفكرة بوضوح مع دور أجهزة الأمن المتعددة الأسماء والوظائف أثناء حكم آل الأسد.

ويجب أن يرتكز بناء الأجهزة الأمنية السورية الجديدة على المبادئ التالية^(٢):

- توفير الأمن بفعالية لجميع المواطنين السوريين، بحيث يتمكنوا من ممارسة حرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الحفاظ على النظام العام

من المؤكد أن أحد أهم أسباب الغضب في صدور السوريين والذي انفجر بشكل مدو إثر اندلاع الثورة السورية في آذار ٢٠١١ هو التركيبة الأمنية للنظام، ومما لا شك فيه أن الرد القاسي والعنيف من قبل الأجهزة الأمنية والجيش السوري زاد الغضب وأجج المشاعر، كما أنه وكما ذكر سابقاً فإن النظام السوري وكأي نظام قمعي استخدم الأجهزة الأمنية لحماية موقعه ونظامه وساهم بتوسيعها فيما يخدم مصلحة النظام وما يفوق طاقة الشعب على التحمل.

لم تكتف الأجهزة الأمنية باحتكار حصة مهمة من ميزانية الدولة السورية، سواء كأجور ورواتب وثمان معدات وتدريب ومصاريف أخرى، بل تجاوزت ذلك بأن تعدت وبشكل رهيب على حريات الأفراد وحقوقهم وممتلكاتهم الخاصة. كما لم تحظ هذه الأجهزة بنظام يراقب أداءها بشكل فعلي وحقيقي ولم يتمكن القضاء من محاسبتها بل شرع القانون لها أن تنتهك الحقوق وترتكب الجرائم.

لقد خرج السوريون منذ الأيام الأولى يرفعون شعار إصلاح النظام ومن ثم طالبوا بإسقاط النظام، وأهم مؤسسات هذا النظام هي الأجهزة الأمنية، تلك الأجهزة التي يرى الثوار أنها ضيقت عليهم أشد تضيق، وأشعرتهم بالرعب والخوف لسنين طويلة، وساهمت في تقسيم المجتمع وكسر إرادته وجرح كرامته، لذا فإن الشعب الذي ثار وتحمل أصعب وأقسى رد أمني ممكن، يصعب أن يلي طموحه إلا التغيير الجذري في كل ما يتعلق بالنظام سياسياً وأمناً واقتصادياً وغير ذلك.

وقد حققت الثورة السورية الخطوة الأولى في طريق بناء مؤسسة أمنية جديدة، فحررت الإنسان السوري من أغلال خوفه العميق فبات يخرج بالمظاهرات ويرفع الشعارات ويتحدث إلى القنوات ويسقط النظام. ويبقى على الكفاءات الوطنية السورية الخبيرة أن

لم تحظ هذه الأجهزة بنظام يراقب أداءها بشكل فعلي وحقيقي ولم يتمكن القضاء من محاسبتها بل شرع القانون لها أن تنتهك الحقوق وترتكب الجرائم

يقوم إصلاح القطاع الأمني على فكرة توفير الأمن لجميع المواطنين، حتى يتسنى لهم ممارسة حرياتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، وتوفير فرص الخلق والإبداع، وحرية التفكير والتعبير

وعند البدء بعملية البناء لا بدّ من تحسين وسائل الرقابة والمساءلة القانونية والمجتمعية، داخل وزارة الداخلية أو خارجها، من خلال الرقابة البرلمانية والقضائية، كما يمكن أن تؤدي قوى المجتمع المدني والمواطنين دوراً مهماً في تعزيز المساءلة من خلال آليات المراقبة^(١٢).

تشكّل العناصر المشار إليها ركائز إصلاح القطاع الأمني، وجوهر نجاح التحول الديمقراطي في بلدان عديدة مرت بهذه المرحلة، ففي إسبانيا تم اتخاذ مثل هذه الخطوات تدريجياً بعد وفاة الديكتاتور الجنرال فرانيسكو فرانكو عام ١٩٧٥، ما أدى إلى انتقال السلطة إلى الحزب الاشتراكي بعد انتخابات تاريخية عام ١٩٨٢ وفي جنوب أفريقيا، قدمت «الأوراق البيضاء» برنامج إصلاح شامل للدفاع الوطني في تشرين أول عام ١٩٩٤، بعد الخلاص من نظام التمييز العنصري^(١٣).

واليوم تشهد بلدان الربيع العربي بما فيها سوريا نفس الخطوات الإصلاحية لبلوغ التحولات الديمقراطية بعد ثوراتها. ففي تونس التي أشعلت لهيب الثورات العربية، قدمت وزارة الداخلية في الفترة الانتقالية نحو الديمقراطية وبناء الدولة تقرير رسمي للأمن الديمقراطي في تونس قام بمناقشة تحويل القطاع الأمني من قطاع قمعي إلى قطاع خدّي يمكنه الاستجابة الفورية للتحديات الجديدة في مجال الجريمة. أمّا في ليبيا، فهي تسعى جاهدة لإصلاح قطاعها الأمني والعسكري، ودمج العناصر الثورية في المؤسسات الأمنية والعسكرية، وإذا فشلت هذه العمليات فمن المحتمل أن تفشل عملية التحول الديمقراطي برمتها^(١٤).

واحترام حقوق الإنسان والدفاع عن سيادة الدولة ووحدة أراضيها.

- بناء علاقة متينة بين أجهزة الأمن والشعب، والمجتمع المدني، قائمة على المبادئ الديمقراطية، وأن تعمل كل من القوات المسلحة وأجهزة الأمن وقوات الشرطة تحت إمرة سلطة مدنية منتخبة.
- تحسين طرق تقديم الخدمات الأمنية والعدلية، للمواطن السوري، وتقديم التدريب الاحترافي وفرص التطوير لجميع العاملين في القطاع الأمني، على أن يشمل هذا التدريب مجالات حقوق الإنسان والمواطنة، بالإضافة إلى المهارات التقنية كالتحقيق الجنائي وإدارة الحشود وإدارة الأزمات المختلفة، ووضع إطار قانوني واضح لتحديد اختصاصات الأجهزة الأمنية، متفقاً مع المعايير والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.

• فصل القطاع الأمني عن السياسة بشكل كامل، بما يمنع التحزّب داخل هذا القطاع، وأن يُعنى القطاع الأمني بمصالح الشعب، وليس خدمة أية مصالح حزبية أو طائفية.

• إنشاء أنظمة إدارة ورقابة ومساءلة فعالة للجهاز الأمني، بحيث يحق لتلك الجهات الرقابية الإطلاع على الوثائق التي تكشف الأداء المهني والوطني للمؤسسة الأمنية، وفق معايير الأداء المهني العالي المستوى.

• تعزيز ثقافة أن القطاع الأمني هو مكون أساسي من مكونات النظام الديمقراطي الجديد الخادم للمجتمع ومواطنيه، القائم على تطبيق العدالة الانتقالية وسيادة القانون وتعزيز وتجسيد فكرة المواطنة. وتلك الثقافة هي نقطة الفصل الحقيقية بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية.

بناء علاقة متينة بين أجهزة الأمن والشعب، والمجتمع المدني، قائمة على المبادئ الديمقراطية، وأن تعمل كل من القوات المسلحة وأجهزة الأمن وقوات الشرطة تحت إمرة سلطة مدنية منتخبة

خلق مؤسسات سياسية وإدارية قوية تملك إرادة حقيقية للتغيير الجدي وتكون ذات دعم شعبي واسع لكي تتمكن من تحقيق الإصلاح

التحديات في وجه إصلاح القطاع الأمني

في سن القوانين وتعديل أو إلغاء أخرى، وبالتالي لا بد من جهة تشريعية قوية إلى جانب السلطة التنفيذية.

٢ - غياب سلطة قضائية تحظى بثقة الشعب، فالسلطة القضائية الحالية تعتبر جزءاً أساسياً من نظام مطلوب إسقاطه، وبالتالي سيحتاج الشعب السوري وقتاً طويلاً ليتمكن من الاعتماد على السلطة القضائية وليتعامل معها بثقة.

٣ - غياب القوة العسكرية الموحدة التي تعطي هبة للدولة وتساعد على فرض الأمن، ففي الوقت الحالي يوجد قوتين عسكريتين متحاربتين، إحداها الجيش

ومع أنها أهم أسباب الثورة وأبرز متطلبات الثوار، ورغم أن بقاءها على حالها أمر لم يعد مقبولاً لا سياسياً ولا منطقياً، إلا أنها لربما تكون المهمة الأصعب للسوريين. وذلك لعدة اعتبارات، أهمها:

١ - تحتاج عملية إصلاح الأجهزة الأمنية لعدة خطوات تسبق البدء بها، من أهمها خلق مؤسسات سياسية وإدارية قوية تملك إرادة حقيقية للتغيير الجدي وتكون ذات دعم شعبي واسع لكي تتمكن من تحقيق الإصلاح. ليس فقط المؤسسات التنفيذية، فعملية الإصلاح تحتاج إلى عمل جبار

فلا يمكن فرض الأمن والاستقرار والعمل على إصلاح المؤسسات في بيئة تعم بالفوضى، خصوصاً في ظل انتشار السلاح بين المجموعات المسلحة و الأفراد العاديين

المقبلة وإجراء الإصلاحات المرجوة أمراً خاضعاً لمنطق الأولويات وللإمكانات المتاحة.

٧ - الانقسام الطائفي، إذ من غير المقبول الاختباء خلف حقيقة مفادها بأن الصراع في سوريا أخذ منحىً خطيراً أثر على المنطقة بأسرها، وحول الصراع من صراع سياسي إلى طائفي، ففي وقت تشكل به الطائفة السنية أغلبية الشعب السوري وأغلبية المتظاهرين والثوار، وعندما يكون معظم المنشقين العسكريين هم الطائفة السنية، وفي ظل انتشار المجموعات المسلحة ذات التوجه الإسلامي والخطاب الديني المتراوح بين الوسطية والتشدد، مقابل قوى أمنية وقيادات عسكرية جُلها من الطائفة العلوية، تؤازرها قوى دولية تنتمي لذات المذهب مثل إيران والعراق وحزب الله في لبنان، عندها لا يمكن إلا الاعتراف بأن الحالة الطائفية في سوريا باتت جزءاً أساسياً من الصراع، وبالتالي يخشى أن تصور عملية الإصلاح والتطهير على أنها موجهة ضد الطائفة العلوية، مما قد يعقد العملية ويزيد من التوتر.

٨ - الفوضى الأمنية، فلا يمكن فرض الأمن والاستقرار والعمل على إصلاح المؤسسات في بيئة تعم بالفوضى، خصوصاً في ظل انتشار السلاح بين المجموعات المسلحة والأفراد العاديين. مظاهر التسلح لا تعد خطراً فقط على فكرة الإصلاح والبناء، بل تعد مصدر الخطر الأول للاستقرار والأمن الاجتماعي.

النظامي والأخرى هي كتائب وألوية منشقة عن الجيش النظامي، بالتالي إمكانية تشكيل جيش وطني موحد تتمكن الإدارة السياسية للبلاد الاعتماد والاستناد إليه أمر غير منطقي اليوم، ناهيك عن أن الجيش الحر هو في حقيقته مكون من كتائب وألوية الرابط المركزي بينها لا يعدو كونه صوري وهش.

٤ - العدد الهائل لعناصر الأجهزة الأمنية، بينما يرى البعض أن من غير المعقول استمرار الأجهزة الأمنية بهذا الحجم من العناصر وأن أعدادهم يجب أن تقلص بشكل كبير جداً، لأسباب تتعلق بالاقتصاد وموازنة الدولة بشكل رئيسي، في حين يرى البعض الآخر أن تسريح عشرات أو مئات الآلاف من عناصر الأجهزة الأمنية أمر خطير على المجتمع وسيؤدي لتبعات خطيرة.

٥ - ترسخ العقلية الأمنية المستبدة لدى كوادر الأجهزة الأمنية، إذ أن معظم عناصر الأجهزة الأمنية الذين يمكن أن يكونوا نواة لجهاز أمني محترف مستقبلاً، يحتاجون لإعادة تأهيل وتدريب، كما أن أي دماء جديدة يراد ضخها في الجهاز الأمني مستقبلاً سيحتاج لتدريبات وتجهيزات محترفة ومتقدمة.

٦ - انهيار الاقتصاد السوري، وهو العائق الحقيقي أمام عملية إصلاح أي جهاز أو مؤسسة في الدولة، فقد أنهك الاقتصاد السوري بشكل يكاد يصل لحد الانهيار، فعاملان من العقوبات الدولية إلى جانب انهيار العملة السورية، تجعل إدارة المرحلة

إصلاح الأجهزة الأمنية

إن أهم خطوات إعادة بناء القطاع الأمني تتحدد بما يلي:

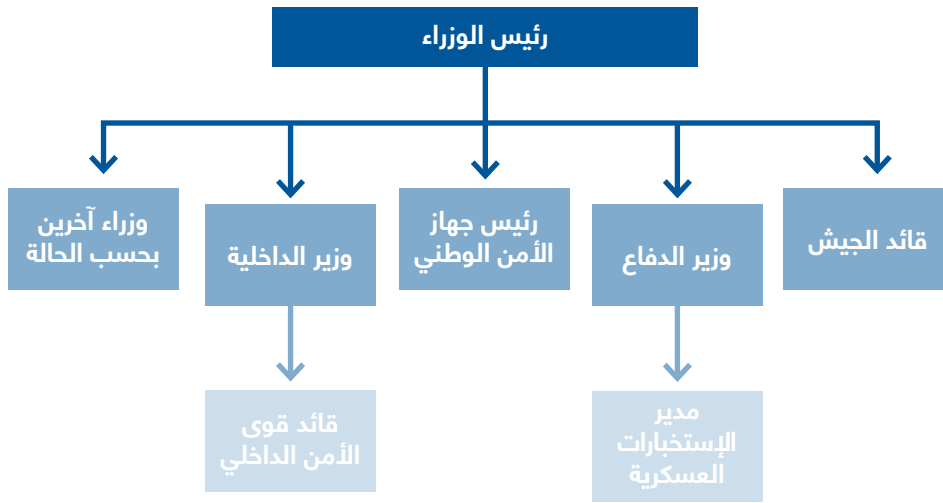
- التدخل السريع لقوى الأمن الداخلي والجيش الحر، بالتعاون مع اللجان المحلية غير المسلحة على مستوى القرى والأحياء في المدن فور إسقاط النظام، لحماية أمن الناس وممتلكاتهم وحماية المراكز والمؤسسات الهامة في القطاع العام، كالمصالح العقارية والبنوك والأحوال المدنية والآثار والمتاحف والسجون والمصحات العقلية.
- حلّ كل الأجهزة الأمنية للنظام السابق، باستثناء قوى الأمن الداخلي (الشرطة)، بقرار وزاري من وزارة الداخلية في الحكومة الانتقالية. وإغلاق المقار الأمنية بالشمع الأحمر، ووضع حراسة عليها للحفاظ على وثائقها وممتلكاتها.
- تطهير وزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها من الضباط الذين ارتكبوا جرائم تعذيب

حلّ كل الأجهزة الأمنية للنظام السابق، باستثناء قوى الأمن الداخلي (الشرطة)، بقرار وزاري من وزارة الداخلية في الحكومة الانتقالية

وقتل خارج نطاق القضاء، ونزع سلاحها وتبع الهاربين منهم. ويتم ذلك من خلال لجنة وزارية، تضم قيادات شرطية وقضائية نزيهة، وممثلي منظمات حقوق الإنسان ونقابة المحامين على أن يكونوا قد خضعوا لتدريب مكثف ومناسب، وإعادة النظر في ملفات ومستندات التفتيش والتحقيق في قضايا الأمن العام.

• القيام بتدقيق مبدئي للقيادات العليا في سلك الشرطة الأحرار أو المتقاعدین، لتحديد أهل الثقة، وتوكيلهم أدواراً قيادية أثناء عملية إعادة بناء القطاع الأمني ومأسسته.

• إنشاء لجنة تصدر عن الحكومة الانتقالية للتحضير لعملية إصلاح القطاع الأمني والإشراف عليها خلال المرحلة الانتقالية، تتألف من قوى وطنية مختصة بالأمن والقضاء والعمل النقابي وعلم النفس العسكري. وتعمل وفق الاستراتيجية التالية:



شكل رقم ٣: يوضح منظومة الأمن السورية ممثلةً بمجلس الأمن الوطني

تزيد عملية تسريح عناصر الجيش والأمن، (سواء من جيش النظام أو من الجيش الحر) من تغيرات في سوق العمل ويزداد احتمال تجدد العنف والتوتر

الجديد الذي تكون مسؤوليته الحفاظ على أمن الشعب السوري، وإلغاء كافة مهمات الأمن السياسي السابقة وتأسيس جهاز جديد للمخابرات الداخلية.

٧- تأسيس جهاز جديد للمخابرات الخارجية، وإلحاقها بالمخابرات العامة واستبدال مصطلح الأمن القومي بالأمن الوطني.

٨- دمج بعض العناصر الثورية المقاتلة الراغبة في سلك وزارة الداخلية، ممن تتوفر فيهم الشروط الواجبة لذلك، وتأهيلهم بالتدريب اللازم.

٩- فتح باب العمل في القطاع الأمني، أمام جميع السوريين بمعزل عن خلفياتهم الإثنية أو انتماءاتهم الطائفية.

١٠- صياغة قانون شرطة جديد ليحل محل القانون المعمول به الحالي، يعكس جميع التوصيات المذكورة أعلاه.

١- إعادة هيكلة وزارة الداخلية وإدارتها من قبل وزير مدني، ونقل الأقسام والوظائف غير الأمنية فيها، كإدارة الجوازات والسجلات المدنية والدفاع المدني وتنظيم الحج.. إلخ، إلى وزارات أخرى، واستحداث إدارات جديدة فيها، كمراكز الإصلاح الاجتماعي - قوى التدخل السريع - إدارة حقوق الإنسان - إدارة الشرطة المجتمعية - شرطة مكافحة الشغب... إلخ.

٢- إجراء مراجعة شاملة لنظم ومناهج تدريب أكاديمية الشرطة، والعمل على تغيير مواد الدراسة لتعكس مفاهيم الأمن الإنساني بدل أمن النظام، ولتبرز مهمة الشرطة في خدمة المجتمع وليس السيطرة عليه.

٣- تغيير معايير الترقية في وزارة الداخلية، وإرساء نظام مركب الكفاءة والأداء والتدريب والمؤهلات، وتفصيل هذا النظام في قانون الشرطة الجديد.

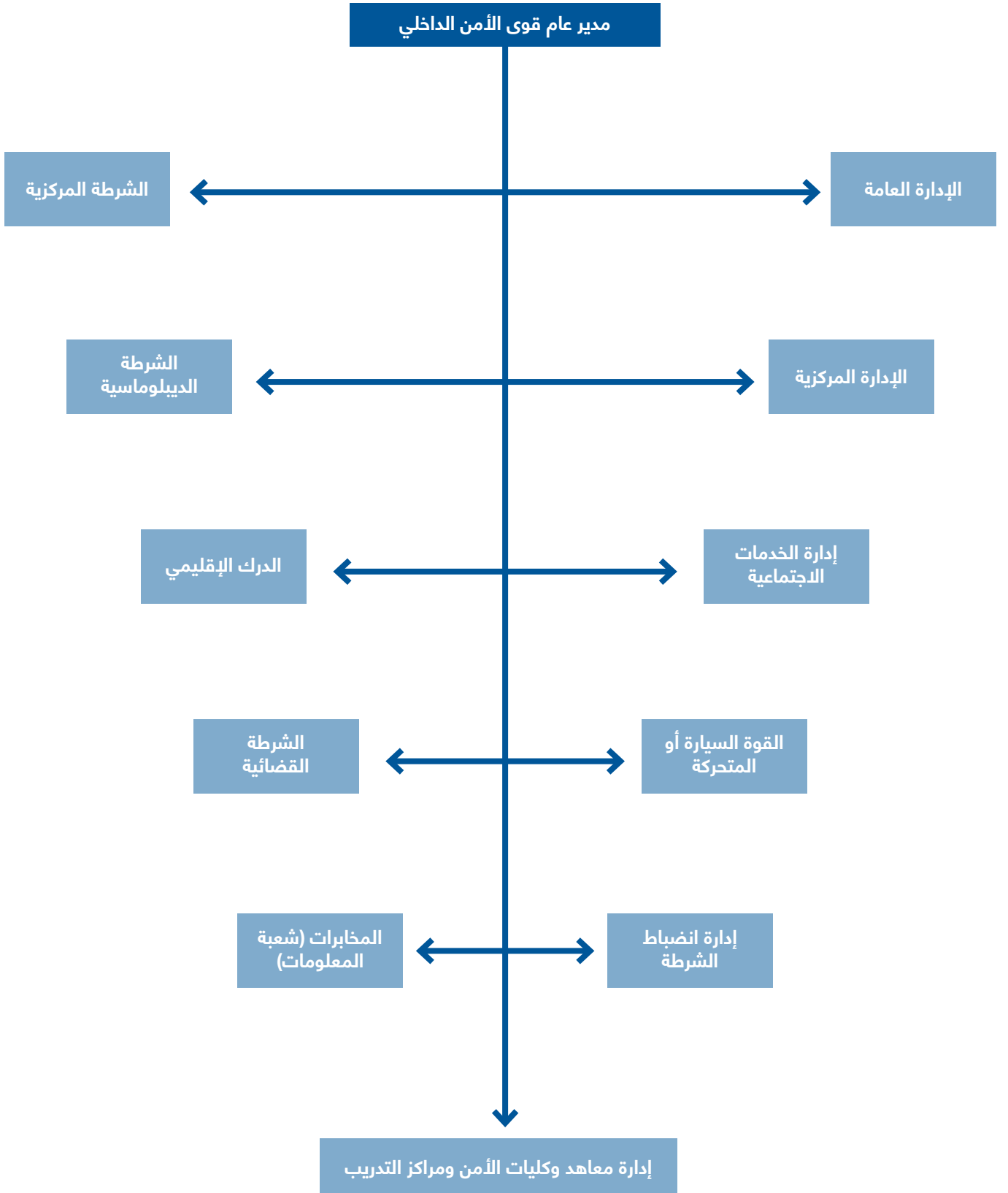
٤- تحديث قيادات وزارة الداخلية وكوادرها عبر ما يسمى دورات التدريب المستمر وفق أساليب التدريب المعتمدة عالمياً، وتدريبهم على تكتيكات مكافحة الشغب وتأهيلهم على التعامل المهني لاحترام الحقوق الإنسانية الأساسية والدستورية، وتزويدهم بالمعدات والتجهيزات الضرورية من أجل حفظ النظام العام.

٥- دمج المخابرات الجوية مع المخابرات العسكرية والتي ستكون متخصصة فقط في الحفاظ على أمن الضباط والعسكريين، وتأسيس إدارات جديدة للمخابرات العسكرية وبترسمية مختلفة بالضرورة.

٦- دمج الأمن السياسي بالجهاز الأمني

إن هيكلة القطاع الأمني يُعتبر الحساس الأكثر دقة لقياس شرعية النظام الجديد، ومصداقيته الوطنية والديمقراطية، واستكمالاً لذلك لابد من:

- وضع آليات رقابة خارجية فعّالة على قطاع الأمن، كمكتب المحامي العام والبرلمان (مجلس النواب) ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وتمكين قطاع الرقابة الداخلية من ممارستها لسلطتها المهنية وفق معايير موضوعية، في قانون الشرطة الجديد.
- العمل على صياغة قانون حرية المعلومات وتنظيم عمليات النشر الدورية عن طريق



شكل رقم ٤: رسم توضيحي لمديرية قوى الأمن الداخلي المقترحة ودوائره

وفي سياق عملية الدمج، لابدّ من الانتباه إلى العديد من المقاتلين الذين يعانون من مشاكل صحية تحتاج إلى علاج. وحتى يكون برنامج الدمج ناجحاً يجب أن يتضمن خدمات رعاية صحية. وأن يتم التعامل مع كل المشاكل الصحية الجسدية أو العقلية بعد توقف القتال وأن تبقى هذه القضية أولوية خلال فترة إقامة البرنامج.

وقد تزيد عملية تسريح عناصر الجيش والأمن، (سواء من جيش النظام أو من الجيش الحر) من تغيرات في سوق العمل ويزداد احتمال تجدد العنف والتوتر. وقد يضر السماح ببقاء الاقتصاد على شكل اقتصاد حرب ودولة ضعيفة باستقرار مرحلة ما بعد النزاع وسيادة القانون والعملية الديمقراطية. فالمجتمع المُفقّر والدولة الضعيفة أو الهزيلة لن يستطيعا إرضاء متطلبات المقاتلين واستقرارهم في مجتمع يزدادون فيه فقراً. لذلك ولكي ينجح برنامج إعادة الدمج لا بد أن يعمل على تلبية حاجات المجتمع المستقبلية بشكل فوري.

البرلمان، لإيجاد الرقابة العامة على المسؤولين الحكوميين وضمان أداء مهني للضباط، وإنفاق ميزانية وزارة الداخلية بالشكل السليم.

- فصل القطاع الأمني عن السياسة، ومنعه من ممارسة السياسة والتحرّب إلا ضمن شروط تضمن استقلاليته ونزاهته.

وفي النهاية فإن برامج إعادة الدمج تساعد في تسهيل انتقال المجتمع من النزاع إلى الحالة الطبيعية والتنموية. ويتمثل الهدف الأسمى لبرنامج إعادة الدمج في دعم المقاتلين السابقين في سعيهم نحو الاندماج مع المجتمع المدني اجتماعياً واقتصادياً ووظيفياً، وهذا يستدعي التفكير في مصادر التمويل المحتملة لهذا المشروع بالإضافة إلى دراسة وتحديد الفئات المستهدفة من المشروع، والعناصر التي قد تقف معيقة له، وتتضمن هذه الفئة الأشخاص الذين يملكون مناصب متوسطة إلى عالية ضمن الفصائل المتحاربة حيث أن توقعاتهم لنتائج البرنامج قد تكون أكبر من الممكن.

أن تتم عمليات التطهير وفق خطة مدروسة بعناية، وأن تعمل اللجنة على فرز العاملين في أجهزة الأمن لفئات متعددة، وذلك للاستفادة من أكبر قدر ممكن منهم

لجان التطهير والتدقيق

- أن يتم اختيار أعضاء اللجان وفقاً لمعايير واضحة وشفافة، ويقترح أن تضم لجنة التطهير والتدقيق في مؤسسة الأمن عضواً من هيئة العدالة الانتقالية وعضواً من المجلس القضائي الأعلى وعضواً من المجلس التشريعي القائم (المجلس التأسيسي).
- أن تتم عمليات التطهير وفق خطة مدروسة بعناية، وأن تعمل اللجنة على فرز العاملين في أجهزة الأمن لفئات متعددة، وذلك للاستفادة من أكبر قدر ممكن منهم في قطاعات مختلفة.

كما ذكر سابقاً، فإن بيت الخبرة السوري يدعو لتشكيل لجنة لتطهير الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، غير أن هذه اللجان التي يناط بها القيام بعمل وطني خطير وحساس وهام، لا بد أن يراعى فيها عدة عوامل هامة، منها:

- أن تكون اللجان مدنية أو ذات طابع مدني عام.
- أن يخضع أعضاء هذه اللجان لتدريبات مكثفة وعالية المستوى.

جهاز الأمن الوطني، هو بمثابة عنوان لجهاز الاستخبارات الخارجية الذي يهتم بالبحث عن جمع المعلومات و البيانات و تحليلها من أجل حماية الوطن من أي خطر

مجلس الأمن الوطني

جهاز الأمن الوطني، إلى جانب الوزراء المعنيين بشكل مباشر بالأزمة الطارئة. وهو جهاز مدني مستقل بحد ذاته لا تخضع سلطته لوزاري الدفاع والداخلية ويرتبط بشكل مباشر برئيس السلطة التنفيذية (رئيس مجلس الأمن الوطني)، فيما تعتبر مديرية قوى الأمن الداخلي تابعة إدارياً لوزير الداخلية.

وهو المجلس الأعلى المسؤول عن أمن الدولة السورية من أي اعتداء خارجي أو أزمة تمس الأمن الوطني، سواء كانت عسكرية أو أمنية أو اقتصادية أو صحية أو ناجمة عن كارثة طبيعية.

ويرأس مجلس الأمن الوطني رئيس الوزراء (هرم السلطة التنفيذية)، ويضم كل من وزير الداخلية ووزير الدفاع وقائد الجيش ورئيس

جهاز الأمن الوطني

فإن «جهاز الأمن الوطني» هو بمثابة عنوان لجهاز الاستخبارات الخارجية الذي يهتم بالبحث عن جمع المعلومات والبيانات وتحليلها من أجل حماية الوطن من أي خطر ويمكن أن يتعرض له أمن البلد ومصالحه. في حين تكون شعبة المعلومات (شعبة الاستخبارات الداخلية) جزءاً من مديرية قوى الأمن الداخلي التابعة إدارياً لوزارة الداخلية.

وهو جهاز أمني مختص بجمع المعلومات المتعلقة بأمن ومصالح سوريا وتحليلها وتقديم تقارير بخصوصها للأجهزة المختصة والمعنية. وهي مؤسسة مدنية لا يجب أن يديرها شخص عسكري أثناء تأديته لخدمته، ولا يعين أي شخص له انتماء سياسي كمدير لهذه المؤسسة إلا في حال استقالته من حزبه السياسي.

مديرية قوى الأمن الداخلي

- الدراسات.
- الإدارة المركزية: إدارة منشآت قوى الأمن الداخلي والإشراف على الأقسام التقنية وتأمين الاحتياجات اللازمة للعمليات وإدارة المحاسبة.
- إدارة الخدمات الاجتماعية: ومن مهماتها إدارة العلاقات العامة وإصدار البيانات والنشرات وخدمات أخرى تتعلق بإدارة النوادي والخدمات الرياضية والاجتماعية والفكرية الأخرى.
- الدرك الإقليمي: وهم العناصر المكلفة بالحفاظ على الأمن خارج مراكز المحافظات (المدن والقرى والضواحي).
- القوى السيارة أو المتحركة: وهي الوحدة المسؤولة عن كل القوى المتنقلة والمسؤولة عن حفظ الأمن في كل المناطق أو الشوارع الخارجية.
- الشرطة المركزية: وهي الوحدات المسؤولة عن أمن المدن الرئيسية (مراكز المحافظات).
- الشرطة القضائية: وهي مسؤولة عن الإجراءات الجنائية في كل الأراضي السورية مثل أبحاث الجرائم والتحريات.
- الشرطة الدبلوماسية: وهي وحدة حماية السفارات والدبلوماسيين الأجانب في سوريا.
- انضباط الشرطة: هي الجهة المعنية بتلقي شكاوى المواطنين المتعلقة برجال قوى الأمن الداخلي وهي الدائرة المسؤولة عن مراقبة أداء إدارات الشرطة المختلفة، وينظم القانون صلاحياتها.
- معاهد الأمن الداخلي: الوحدة المسؤولة عن إدارة معاهد وكليات الأمن الداخلي ومراكز التدريب.
- شعبة المعلومات: هي الجهة المعنية بتلقي شكاوى المواطنين والإخبارات والبحث عن المعلومات الممكنة عن أي حادث أو جريمة حصلت أو يمكن أن تحصل أو أي حدث قد يهدد أمن الوطن والمواطن والسلامة

ويديرها شخص عسكري في العادة يتم اختياره عبر تعيينه بقانون (بعد أن يحظى بثقة البرلمان)، وينظم القانون الخاص بقوى الأمن معايير اختياره وصلاحياته ومدة خدمته هو وكافة مديري الإدارات المنضوية تحت هذه المديرية، وقد تتبع هذه المديرية إدارياً لوزارة الداخلية أو لمديرية الأمن الوطني، وتعد المديرية الأساسية المسؤولة عن حفظ الأمن في الدولة والمناطق بها عدد من المهام الأساسية التي تصنف إلى عدة مجالات:

- في مجال الضابطة الإدارية:
 - حفظ النظام وتوطيد الأمن.
 - تأمين الراحة العامة.
 - حماية الأشخاص والممتلكات.
 - حماية الحريات في إطار القانون.
 - السهر على تطبيق القوانين والأنظمة المنوطة بها.
 - في مجال الضابطة العدلية:
 - القيام بمهام الضابطة العدلية.
 - تنفيذ التكاليف والإنايات القضائية.
 - تنفيذ الأحكام والمذكرات العدلية.
 - في المجالات الأخرى:
 - مؤازرة السلطات العامة في تأدية وظائفها.
 - الحراسة التي تقررها السلطات المختصة للإدارات والمؤسسات العامة.
 - حراسة السجون وإدارتها عند الاقتضاء.
 - حراسة البعثات الدبلوماسية في سوريا.
- وتتكون مديرية قوى الأمن الداخلي من عدة دوائر هي:

- الإدارة العامة: تكون مسؤولة عن الأعمال الإدارية الخاصة بالإدارة العليا لقوى الأمن الداخلي وتمثل المحيط المباشر بمدير عام قوى الأمن الداخلي، وهي المسؤولة عن تقديم المشورة للمدير العام والقيام بالأبحاث

العامّة وتقوم بتحليلها وتقديم الاستنتاجات لخدمة التحقيقات.

الجدول الزمني

السورية والدولية، مثل حلّ عدد من الأجهزة الأمنية وفروعها المنتشرة في أنحاء سوريا، إلى جانب دمج بعضها ببعض.

ينبغي خلال الفترة الانتقالية رسم رؤية واضحة للمنظومة الأمنية في سوريا، على أن تقر من قبل المجلس التأسيسي المنتخب، ويرى بيت الخبرة ضرورة كبيرة في بناء منظومة أمنية قوية متمثلة بمجلس الأمن الوطني الذي يرأسه هرم السلطة التنفيذية ومشاركة عدد من الوزراء والقادة الأمنيين والعسكريين، كما يرى بيت الخبرة ضرورة العمل على إعادة بناء هيكلية قوى الأمن الداخلية.

إضافة لذلك، لا بد وأن تباشر الحكومة ومنذ أيامها الأولى بتشكيل لجان للتطهير والتدقيق، وتكثيف الجهود الدبلوماسية لتأمين تدريب وإعادة تأهيل الكوادر الأمنية السورية في أقرب فرصة ممكنة. كل ذلك يتطلب من الحكومة الانتقالية ومن المجلس التأسيسي المنتخب فيما بعد أن يقوموا بصياغة عدة قوانين تساهم في ضبط الأمن في الدولة وتعين السلطة التنفيذية على تنفيذ الإصلاح المطلوب في أسرع وقت ممكن.

كما يجب وضع خطة ذات معايير دقيقة وبنود محددة بالتنسيق مع القوى السياسية والكتائب الثورية المسلحة من أجل نزع السلاح من المدنيين أو سلاح خارج عن إطار سلطة الدولة، وضم الراغبين من عناصر تلك الكتائب إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي.

يعتقد بيت الخبرة أن عملية إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية، ولو بالحد الأدنى، يجب أن تبدأ بأسرع وقت ممكن بدءاً من المناطق المحررة، إذ سيساعد ذلك على استتباب الأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة من التعرض لأي مكروه، غير أنه من المرجح أن يلعب هذا الدور أفراد من الشوار المدنيين والمسلحين إلى جانب دعم كتائب الجيش الحر والمنشقين من عناصر الجيش وأجهزة الأمن.

ومن أجل ضمان تحقيق الأمن وعدم الانجرار إلى الفوضى؛ يرى بيت الخبرة السوري ضرورة التنسيق مع الكتائب المسلحة العاملة على الأرض، وذلك من أجل ضمان حسن تصرف أفرادها وعدم العبث بأمن المواطنين والالتزام بمبدأ وحدة الدولة السورية من خلال الخضوع لسلطة الدولة ولأي حكومة وطنية انتقالية تتشكل إثر سقوط النظام؛ تمهيداً للاستعانة بهذه الكتائب في حفظ الأمن والسلم الأهلي وحماية الوطن من أي عدوان خارجي، وذلك من خلال دمجهم في الجيش السوري المعاد بناءه وفي قوى الأمن الداخلي بعد أن يتم تأهيلهم لهذه المهمات.

وبمجرد البدء بالعملية الانتقالية وتشكيل حكومة انتقالية في سوريا لا بد أن يبدأ العمل الحقيقي في إعادة إصلاح وربما بناء المنظومة الأمنية؛ إذ لا بد حينها أن تقوم الحكومة الانتقالية مباشرة بإجراء عدة خطوات مدروسة ومحددة وبالاستعانة بالدراسات والتقارير التي قدمتها المعارضة السورية ومراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية والأمنية

يعتقد بيت الخبرة أن عملية إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية، و لو بالحد الأدنى، يجب أن تبدأ بأسرع وقت ممكن بدءاً من المناطق المحررة، إذ سيساعد ذلك على استتباب الأمن وحماية الممتلكات

هوامش

- (١) انظر: عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠) وانظر: دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣ (دمشق: مؤسسة النوري، ٢٠٠٢).
- (٢) دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣ وللمزيد حول ذلك، انظر: كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية (دمشق: دار العروبة للطباعة، ١٩٨٧).
- (٣) للمزيد حول ذلك، انظر: Middle East Watch Committee (ed), Syria Unmasked, the suppression of (human rights by the regime (New Haven: Yale university press, 1991
- (٤) انظر: Alan George, Syria: neither bread nor freedom (London; New York: zed Books, 2003) p. 2-3
- (٥) Volker Prethes, The Political Economy of Syria under Asad, (London, New York: I.B. Tauris, 1995) pp. 141-145
- (٦) بناء على تقديرات وحسابات اعتمدت على المعاينة الشخصية، إذ لا وجود بالتأكيد لأرقام رسمية أو غير رسمية في هذا الموضوع.
- (٧) Alan George, Syria: neither bread nor freedom (London; New York: zed Books, 2003) pp. 71
- (٨) Alan George, Syria: neither bread nor freedom, pp. 10
- تشير سجلات وزارة الداخلية السورية إلى أن عدد السكان في سوريا بلغ مطلع العام ٢٠٠٤ قريباً من ٢٠ مليون نسمة. وفي عام ٢٠٠٠ كان عدد السكان ١٦,٣٢٠ مليون نسمة، وفي عام ١٩٩٧ كان ١٥,٠٦٦ مليون نسمة. كما أن الإحصاء الذي أجري عام ١٩٩٤ أثبت أن عدد السكان في سوريا بلغ ١٣,٧٨٢ مليون نسمة، أما وفقاً للإحصاء الذي نفذ في عام ١٩٨١ فقد كان عدد السكان ٩,٠٤٦ مليون نسمة، وفي إحصاء ١٩٧٠ كان ٦,٣٠٥ مليون نسمة بينما كان عدد السكان في عام ١٩٦٠ وفقاً للإحصاء الرسمي الذي جرى في ذلك العام ٤,٥٦٥ مليون نسمة.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٨٧.
- (١٠) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجنة المساعدة الإنمائية بشأن إصلاح القطاع الأمني - دعم الأمن والعدالة، باريس، مطبوعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٧، ٢٠.
- (١١) انظر مجلس الأمن، تقرير إصلاح القطاع الأمني رقم ١/١٤، شباط، ٢٠٠٧.
- (١٢) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مرجع سابق ١١٢-١١٨.
- (١٣) اريسيس يسران التحول العسكري، جامعة كامبرج، مطبعة جامعة كامبرج، ٢٠٠٨، ٢٧.
- (١٤) عمر عاشور، إصلاح القطاع الأمني في مصر: العضلات والتحديات، مشروع بروكتر، جامعة سانفورد للتحولات الديمقراطية، ٢٠١٢، ٤.

التوصيات

يرى بيت الخبرة ضرورة كبيرة في بناء منظومة أمنية قوية متمثلة بمجلس الأمن الوطني الذي يرأسه هرم السلطة التنفيذية ومشاركة عدد من الوزراء و القادة الأمنيين والعسكريين

١ - إصدار القرارات التي تتعلق بكل عدد من الأجهزة الأمنية ودمج بعضها، والتي لا بد وأن تكون قد درست بشكل جيد قبل بداية المرحلة الانتقالية من قبل مراكز الدراسات والأبحاث السورية.

٢ - تشكيل لجان التطهير والتدقيق ضمن معايير محددة ومدروسة.

٣ - العمل على نزع السلاح من المدنيين وذلك بالتنسيق مع الكتائب المسلحة وقيادات الجيش الحر.

٤ - وضع خطة لصهر ودمج المسلحين الراغبين بالعمل تحت سلطة الدولة في القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

٥ - بدء تنفيذ برامج تأهيل وتدريب مكثفة في عدد من الدول الحليفة والصديقة.

٦ - تقديم مشروع لإعادة بناء هيكلية الأجهزة الأمنية للمجلس التأسيسي المنتخب، ليقوم بإقرارها.

٧ - يوصي بيت الخبرة السوري بالأخذ بعين الاعتبار كافة الخطط والبرامج التي ضمنها تقريره هذا فيما يتعلق بإصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة بنائها، والعمل على تطبيقها واستخدام المعايير والضوابط التي حددها بيت الخبرة السوري.

يوصي بيت الخبرة السوري بالقيام بعدة خطوات من أجل العمل على تحقيق الأمن تدريجياً من ناحية، وإعادة بناء وإصلاح الأجهزة الأمنية من ناحية أخرى.

أولاً: مرحلة ما قبل سقوط النظام

يوصي بيت الخبرة السوري بالقيام بالخطوات التالية مباشرة ودون انتظار انتهاء الأزمة السورية وإيجاد حكومة وطنية انتقالية، وذلك لأهمية هذه الخطوات، وهي:

١ - العمل على التنسيق مع قادة الكتائب الثورية المسلحة وقيادات الجيش الحر من أجل ضمان ضبط عناصرهم المسلحين، وضمان التزام قياداتهم بإطار الدولة السورية متمثلة بالسلطة المدنية.

٢ - العمل على إعداد برامج تدريب وتأهيل للعناصر المسلحة سواء العسكرية المنشقة منها أو المدنية، كمرحلة أولى لإعادة تأهيل وتدريب كافة عناصر الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة إثر انتهاء الأزمة السورية.

٣ - إعداد دراسات وأبحاث تتعلق بإصلاح الأجهزة الأمنية؛ كحل جزء من الأجهزة الأمنية ودمج بعضها وإعادة هيكلة وبناء الأجهزة الأمنية والمنظومة الأمنية في سوريا، وإعداد لجان التطهير والتدقيق ومعايير اختيار أعضائها وآليات عملها وصلاحياتها، إلى جانب برامج التطوير والتدريب وغير ذلك.

ثانياً: المرحلة الانتقالية

يوصي بيت الخبرة السوري، وبمجرد بدء المرحلة الانتقالية، أن تقوم الحكومة الانتقالية بالخطوات التالية: